

المعنى وبناء القواعد النحوية

الدكتور محمود حسن الجاسم*

الملخص

يعالج البحث العلاقة بين معطيات المعنى وبناء القواعد في الدرس النحوي، فيقف بداية عند مفهوم المعنى والعناصر التي تكوّنه، وهي المقام، والأداء، وعناصر السياق اللغوي المتنوّعة، والمتلقي، ثم ينتقل إلى الحديث عن الارتباط بينها وبين القواعد، ليبيّن كيف راعى النحاة قضايا المعنى وهم يبنون القواعد. فيتطرق إلى مراعاتهم الملايسات الخارجية، وقضايا الاتساع، ومعطيات سياق الجملة الأخرى، وفي تجريد المصطلحات، وفي الإشارة إلى المعنى في جزئيات القواعد عامة، وفي توليد القواعد الفرعية. كما يوضّح البحث إهمال النحاة للقضايا النحوية الخاصة بالنصوص، وتقصير المتأخرين منهم في دراسة المعاني النحوية.

* قسم اللغة العربية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة حلب

1- المقدمة:

أما الحديث عن المعنى والقاعدة فذو شجون متشعبة شائكة تحتاج إلى تأمل حذر، ذلك أن هذا الجانب لم ينل نصيباً كافياً في درسنا النحوي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن المعنى كثيراً ما يتفاوت ويتلون في تصوّره، من لحظة إلى أخرى ومن ذهن إلى آخر، فهو مفهوم مراوغ ليس من السهولة تحديده، وتلمس الخيوط التي تشكّله، ويبدو أنه يجسد طبيعة الجبلة الإنسانية بجانبها: المادّي الذي يخضع لمنطق العقل وتحليلاته، والآخر الغامض الخفي الروحي، الذي يصعب على المرء أن يجد تفسيراً علمياً مقنعاً له.

ومما لاشكّ فيه أن العلاقة بين المعنى والنحو واضحة لا تخفى على من يتأملها، إذ يظهر أن عناصر المعنى كانت من جملة الأمور التي أخذت بالحسبان منذ أن بدأ النظر النحوي، شأنها شأن قضايا اللغة الأخرى في هذا الجانب، ذلك أن المفسرين حين أخذوا ينظرون في القرآن الكريم ويفقهون مقاصده قادمي علمهم في تلمس المعنى، وتحديد المرامي والمقاصد إلى الحديث عن كثير من قضايا النحو. ولمّا شرع النحاة يحتجون ويستخلصون القواعد راعوا مكونات المعنى، فقد أشاروا إلى ما يتعلق بالجانب التركيبي منها، مثل معاني العناصر النحوية، وعلاقة بعضها ببعض، كما راعوا قضايا السياق بنوعيه: المقام والسياق اللغوي، ومن يتنبّع سببويه في الكتاب يلمس قيمة هذه الأمور في تنظيره بوضوح، إذ نرى البعد الاجتماعي وقضايا السياق اللغوي في جلّ الشواهد التي يسوقها، فضلاً عن أنه يمثّل الأحكام النحوية التي يذكرها، فحرص كثيراً على أن يُبيّن للمتلقّي معنى الحكم النحوي الذي يعرضه، وكأن الغاية من تمثيله ليست تعليمية فحسب، وإنما لها أبعاد علمية تفسّر وتعلّل ظواهر اللغة أيضاً. ثم إن كثيراً من القواعد الفرعية التي أضافها النحاة كان سببها فهم المعنى، وأثره في فهم العناصر التركيبية، مثل الإضافات في معاني الأدوات عند الفراء

وغيرها. وهكذا إذن، فأمر المعنى هي التي قادتهم إلى التطرق لقضايا النحو حين نظروا في القرآن الكريم، مثلما كانت في أذهانهم، عندما نظروا واستخلصوا القواعد.

2- العرض:

مما سبق يتبين أنّ العلاقة بين المعنى وبناء القواعد واضحة وضوحاً جلياً، وإذا كان الأمر كذلك يحسن بنا بدايةً أن نقف عند مفهوم المعنى وما يتشكل منه، لننتقل بعده إلى علاقته ببناء القواعد في النحو العربي.

أولاً- المعنى والعناصر المكوّنة:

لعلنا لا نبتعد إذا عرفنا المعنى اللغوي بأنه الدلالات التي يتصورها الذهن عند سماعه الألفاظ اللغوية، أو عند قراءته الكلام المكتوب⁽¹⁾. وربما كان هذا المعنى حصيلةً لمفردة واحدة، مثل: قلم، طاولة، خالد، كاتب، حكيم. وأحياناً يكون حصيلةً لجملة، مثل: "الله أكبر"، و"السلام عليكم"، و"إذا صيرت على الهموم والمتاعب نجحت في ترويض النفس". أو ربما كان حصيلةً لتفاعل نسيج من الجمل، كمعاني بعض القصائد، أو القصص التي تروى أو بعض المقاطع المكتوبة، أو المؤلفات بكاملها. ويتنوع المعنى بحسب طبيعة الكلام، فقد يكون هذا الأخير له معنىً معين، كبعض النصوص العلمية التي تحدّد ما تريده بدقة، مثل كتب الطب، والفلك، والهندسة، والرياضيات، والطبيعات بأنواعها كافة. وربما احتل أكثر من معنى،

1 يمكن النظر إلى المعنى من جانبين: الأول يتعلق بكيفية تشكّله في ذهن المتكلم وانعكاسه بالكلام، والثاني: يتعلق بكيفية تشكّله عند المتلقي الذي يستقبل الكلام، وربما ظنّ القارئ الكريم أن البحث سيتناول الجانبين معاً، ولكنه تجاوز الجانب الأول، لأن الاهتمام بالمعنى عند المتلقي هو الذي كان موضع النظر والدرس عند النحاة في تجريد القواعد، وهو موضوع بحثنا، ولم يحظّ الجانب الأول بالاهتمام إلا عند عبد القاهر الجرجاني حين تحدث عن التعليق و النظم النحوي، في أماكن متفرقة من كتابه دلائل الإعجاز، انظر: حميدة، مصطفى: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص20-72.

وذلك حين يكون ذا صبغة فنيّة، فتتنوّع تلك الاحتمالات وتتلوّن كلّما ارتقى الكلام بأسلوبه الفني.

ويبدو أنّ العناصر التي تشكّل المعنى في ذهن المتلقّي متنوّعة، يصعب فصل بعضها عن بعض، ومن هذه العناصر معطيات المقام، والمقصود بها جملة العناصر غير اللغوية المكوّنة للموقف الكلامي، ومن ثمّ يشمل المقام جميع الناس المشاركين في الكلام، من حيث الجنس والعمر والألفة والتربية والانتماء الاجتماعي والثقافي والمهني والإيحاءات والإشارات العضوية غير اللغوية التي تصدر عنهم وغيرها، كذلك يشمل الظروف الزمانية والمكانية التي يؤدّي بها الحدث اللغوي وتؤثر فيه، ويشمل أيضاً العلاقات الاجتماعية والسياسية والدينية والتاريخية والفكرية، والأمر الأخرى مما يؤثر في الكلام وفي مراده⁽²⁾. إذن كلّ ما هو خارجي يحيط باللفظ ويسهم في تشكل المعنى عند المتلقّي يدخل ضمن مفهوم المقام.

كما يتعلّق جزء من العناصر المشكّلة للمعنى بالمتحدث، من خلال الصورة الصوتية التي يؤدّي بها الكلام والتي تسمّى بالأداء⁽³⁾، وهذا يتمثل بظاهرتين معروفتين: الأولى هي ما يعرف بالتغنيم، والمقصود به تنوّع الأصوات المشكّلة للكلام الذي يحدثه اهتزاز الوترين الصوتيين، فيتراوح بين الارتفاع والانخفاض في أثناء النطق، وينظّم علاقة الوحدات اللغوية المتتابعة في السياق، ومن ثمّ يشكّل الإطار

2 حسّان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 337، 351، 352، وحاطوم، أحمد: كتاب الإعراب، ص 219-222، وعبد اللطيف، محمد حماسة: النحو والدلالة، ص 114-115، ونهر، هادي: علم اللغة الاجتماعي عند العرب، ص 188-189، وفضل، صلاح: من الوجهة الإحصائية في الدراسة الأسلوبية، مجلة فصول مج 4، ع 1، ص 130. و براون، ج. ب. و بول. ج: تحليل الخطاب، ص 44-57.

3 حمودة، طاهر سليمان: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 119.

الصوتي الذي تُلَفِّظ به جمل الكلام عموماً⁽⁴⁾. أما الظاهرة الثانية التي ينعكس بها الأداء فهي الوصل والوقف، فقد يلفظ القارئ كلامه بصورة صوتية منقطع بعضها عن بعض، أي: يحول كلامه إلى دفعات كلامية منفصل بعضها عن بعض، فيقطع لفظاً ما عما بعده ثم يبدأ بجديد، وهذا القطع في الأداء يسمّى بالوقف، أما إذا استمرّ في لفظه دون قطع فيكون قام بالوصل⁽⁵⁾.

ولا شك أن الكلام عندما يُجرّد من معطيات المقام والأداء يبقى له معنى ما، تولّده العناصر اللغوية التي يتشكّل منها، وهي ما يُعرف بالسياق اللغوي⁽⁶⁾. ويبدو أن كيفية تشكل هذه العناصر مسألة معقدة جداً يصعب تقسيمها تقسيماً صارماً، وحسبنا أن نبسط الأمر وفقاً لتصورنا بضرب الأمثلة وتقليب الأمور، ولا سيما الجانب النحوي

4 أحمد، نوزاد حسن: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص 260-263، وحسان، تمام: مناهج البحث في اللغة، ص 165، واللغة العربية معناها ومبناها، ص 226، 308، و عمارة، خليل أحمد: في نحو اللغة وتراكيبها، ص 173، والنحو والدلالة، ص 118، 123، 126، و الحموز، عبد الفتاح: مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات مج2، ع1، ص 53-54، وتحليل الخطاب، ص12-13، وفلفل، محمد عبدو: اللغة العربية ثوابت ومتغيرات، ص187-197، وتجدر الإشارة إلى أن الباحث أحمد كشك تتبع هذه الظاهرة في الدرس اللغوي، وقدم جهداً مشكوراً في كتابه: من وظائف الصوت اللغوي، انظر مثلاً في المؤلف المذكور، ص46-112.

5 اللغة العربية معناها ومبناها، ص 270، وللمزيد انظر مثلاً: ياقوت، أحمد سليمان: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص 209، والأشموني، علي بن محمد: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، ص 8، وابن الجزري، أبو الخير محمد: النشر في القراءات العشر 224/1-230، والجنابي، أحمد نصيف: نظرية النظم النحوي، مجلة كلية الشريعة واللغة العربية ع1، ص298، ومفتي، خديجة أحمد: نحو القراء الكوفيين، ص 292-294، وفراج، محمد خليل نصر الله: الوقف ووظائفه عند النحويين والقراء، ص 13-14.

6 انظر مثلاً: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 339، 352-354، ومن الوجهة الإحصائية في الدراسة الأسلوبية، مج4، ع 1، ص 130، وعمر، أحمد مختار: علم الدلالة، ص 68-78.

منه لأنه ميدان الدرس، فمن المعروف أن اللغة أية لغة تضمّ عدداً ضخماً من المفردات، وتلك المفردات لها معانٍ، استخراجها للغويون من خلال استخدامها في التراكيب النحوية للغة التي تجري على ألسنة أبنائها، ثم جمعوها في معاجم، والملاحظ أن معظمها له غير معنى، حقيقياً أو مجازياً، والسبب في هذا يعود إلى ورود الكلمة في تراكيب مختلفة مما يجعل معناها مختلفاً، خذ كلمة "عين" مثلاً، إذ يقال: عينُ المريض تتحرك بطيئة، وعين القوم سافر يستطلع الأخبار، والعينُ تنبعُ منها المياه بغزارة... إلخ⁽⁷⁾. تعرف المعاني العديدة السابقة لكلمة "عين"، بفضل التراكيب التي ترد فيها الكلمة، ففي الجملة الأولى يقصد بها العضو الجسدي الذي ننظر ونرى فيه، وفي الثانية يراد بها المُخبر أو الجاسوس، أما في الثالثة فالمقصود بها المكان الذي تنبع منه الماء وكل معنى يعدُّ حصيلةً لتراكيب معيّن يؤدّي به، ومن هنا فإن الموقع التركيبي الذي تشغله الكلمة هو الذي يحدد معناها المباشر بسبب العلاقات النحوية بين المفردات. وأحياناً تحتل الكلمة داخل التركيب الواحد غير معنى، بسبب الاتساع في استخدامها في البيئَة العربية، وعندئذٍ يؤثر هذا الأمر في فهم العبارة كاملة، إليك مثلاً كلمة "يد"، فقد تستخدم بمعنى الكف، كما تأتي ويراد بها من أطراف الأصابع إلى المنكب⁽⁸⁾، ولما وردت في قوله تعالى: " فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ"⁽⁹⁾. اختلف الفقهاء في المقدار الذي يجب مسحه من اليدين، فذهب الجمهور إلى أنه يجب مسحهما إلى المرفقين، على حين رأى آخرون أن الواجب مسحه هو الكفان فقط، كما رأى بعضهم أنه يجب مسحهما إلى المنكب، ولم تكن الدلالة اللغوية لكلمة "يد" بعيدة عن هذا الخلاف، بل كانت من جملة الأسس المعتمدة⁽¹⁰⁾.

7 لمناقشة مثل ذلك انظر: علم الدلالة، ص 69-70.

8 ابن منظور، أبو الفضل: لسان العرب 15/309.

9 المائدة: 6.

10 انظر لمناقشة هذه المسألة عند الفقهاء: السعدي، عبد القادر عبد الرحمن: أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، ص 309-310.

ولا يفوتنا أن نذكر أن القضايا الصرفية تعدّ أيضاً جزءاً من معطيات السياق اللغوي، وهي تقع بين معنى المفردات ومعنى عناصر النظام التركيبي، إذ إنها تؤثر وتتأثر في كلٍّ منهما، فعندما نقول: "ذَهَبَ المُدْرَسُونَ" نرى جملة من القرائن الصرفية التي تسهم في تحديد كلٍّ من الكلمتين، فإذا نظرنا إلى المفردة الأولى من الجانب المعجمي رأينا فيها معنى الحركة والذهاب، ثم نجد أن معنى الكلمة يتحدّد أكثر حين ننظر في الجوانب الصرفية لها، فهي من الجذر الثلاثي "ذ-ه-ب"، وصيغتها "فَعَلَ" من أبنية الأفعال، تعيّر عن الحدث في الزمن الماضي، الذي يصدر عن جهة ما، أي: الحدث الذي يرتبط بفاعل يتصف به، وبذلك نراها صيغة الفعل الماضي الثلاثي من الجذر "ذ-ه-ب". وكلمة "المدرّسون" من الناحية المعجمية تحمل معنى الدراسة، أمّا من الناحية الصرفية فهي من الجذر الثلاثي "د-ر-س"، وصيغتها من أبنية الأسماء، تدلّ على جمع مذكر سالم، مفردة "مُدْرَسٌ"، وهذه الكلمة تدلّ على اسم الفاعل من "درّس" الماضي المزيد. غير أننا لم نذكر حتّى الآن التحديد الصرفي والمعجمي الدقيق لكلٍّ من "ذهب" و"المدرّسون"، فإذا نظرنا في كلٍّ من الكلمتين ماذا نستنتج؟ دعنا نتأمل في "ذَهَبَ"، فهل هي اسم علم مثلاً، نُقِلَ من فعل ماضٍ؟ أم هل هي كلمة محكية؟ أم هي فعل ماضٍ؟ ولو نظرنا في كلمة "المدرّسون" فهل يراد بها أسماء الفاعلين؟ أم جاءت تدلّ على أفراد الجنس بعدما فقدت معنى المشتق؟ أم هي اسم علم منقول؟ أم كلمة محكية؟ الاحتمالات المذكورة قائمة، ولكن إذا نظرنا في العلاقة النحوية بين الكلمتين تحدّد القضايا الصرفية أكثر، بفضل القرائن النحوية التي بيّنت علاقة الإسناد، مثل العلامة الإعرابية، والرتبة، والمطابقة في التذكير والتأنيث، والمناسبة المعجمية بين الكلمتين، أي: بين "ذهب" و"المدرّسون"، من خلال قانون التوارد المعجمي، فضلاً عن الدلالة الذهنية الكلية للجملة التي شكّلت بعد

التعليق⁽¹¹⁾ أو النظم النحوي بين المفردات في التركيب. وهكذا بعد النظر في المعنى الدلالي للجملة ومجموع القرائن الأخرى، التي تشكل هذا المعنى (المعنى المعجمي والقرائن والعلاقات النحوية) نقول في الجانب الصرفي: إن "ذهب" فعل ماضٍ مجرد، من الباب الثالث (فتحتان)، و"المدرّسون" اسم ثلاثي، وهو جمع مذكر سالم، مفرده مدرّس، مزيد بحرفين، الميم وتضعيف العين، لأنه من الجذر الثلاثي (د_ر_س)، و"مدرّس" اسم مذكر، وهو اسم جنس جامد، لأنه يدلّ على أفراد جنسه، منقول من مشتق، على صيغة اسم الفاعل من الفعل "درّس". ولو قلنا: "زيدٌ قارئٌ" و: "زيدٌ قراءة"⁽¹²⁾ لكان المعنى في كل جملة يختلف عنه في الأخرى. صحيحٌ أن النمط التركيبي يتمثل بجملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر في كل من الجملتين، وأن المعنى الأساسي للجذر "ق - ر - أ" حاصل في المفردتين "قارئٌ" و "قراءة"، بيد أنه بعد النظر في المعنى الدلالي والعناصر المشكلة لكل من الجملتين يتضح أن كلمة "قارئٌ" اسم مشتق يدل على من يقوم بالقراءة (صيغة صرفية تدل على اسم الفاعل من الفعل الثلاثي "قرأ") و "قراءة" مصدر للفعل المذكور، وهو يدل على الحدث دون أي قيد. فالمعنى المعجمي يكتسب دلالة مختلفة في كل كلمة بفضل الصيغة الصرفية، والعلاقات النحوية. ثم إن الإسناد مختلف في كل من الجملتين، ففي الأولى إسناد حقيقي يمثل الأصل في الاستخدام، لأن "زيدٌ" هو الذي يقوم بفعل القراءة، والجملة تخلو من أي أداة تفيد التوكيد. أما في الجملة الثانية فالإسناد مجازي يمثل العدول عن

11 يعود مصطلح التعليق إلى عبد القاهر الجرجاني، و المقصود به هو تحقق النظم النحوي ، أي ترتيب الألفاظ عند المتكلم بحسب العلاقات والأحكام النحوية الصحيحة بين المفردات، التي تجعل الجملة ذات معنى، انظر: الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز ص(ص) من المقدمة وص44-45 ، 282-283، وللمزيد حول مناقشة فكرة التعليق انظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص9-13.

12 يسمى مثل هذا الاستخدام الاتساع في اللغة، وضرب سيبويه أمثلة على ذلك، انظر مثلاً: سيبويه، أبو بشر: كتاب سيبويه 1/ 213، 335-337، 215/3، 269.

الأصل، ذلك أن "زيد" هو القراءة ذاتها، فلكي نبالغ في وصفه بفعل القراءة أسندنا إليه المصدر، مما يعطي الجملة توكيداً ومبالغة في المعنى أكثر مما سبقها، ولم يكن هذا الأمر إلا بفضل الصيغ الصرفية.

ثم إن الأمور النحوية تتضح في التأمل بالمعنى المعجمي للمفردات وصيغها الصرفية، فضلاً عن علاقة تلك المفردات بعضها ببعض، مع دلالة العبارة، وذلك في جملة صحيحة مستمدة من الاستخدام الحقيقي للغة، خذ مثلاً الجملة التي مرّت بنا قبل قليل: "ذهب المدرّسون"، فهي ذات دلالة معيّنة بفضل التفاعل بين بعض العناصر اللغوية وبعضها الآخر التي تشكّلها، أي: المعنى المعجمي للمفردات ومعنى صيغها الصرفية والعلاقات التركيبية التي تحكمها، فبقراءة الدلالة المعجمية للجذر "ذ_ه_ب" مع الصيغة الصرفية، فضلاً عن علاقتها بـ"المدرّسون" يتبيّن أنها فعل ماضٍ، وبالتأمل في العلاقة النحوية بينه وبين "المدرّسون" يتضح أن هذه الأخيرة فاعل للفعل المذكور. وإذا انعدم التعليق بين المفردات فمن المحال أن نتلمس العلاقات والمعاني النحوية الصحيحة في التركيب، ولا يمكن أن يتشكّل معنى دلاليّ للعبارة⁽¹³⁾، فإذا قلنا: "تقابل قد وخالد البارحة هل أبوه" لا نجد علاقات ومعاني نحوية، ولا يمكن أن يتصور المتلقي معنى دلاليّاً بعدّ حصيلة لهذه الألفاظ، فضلاً عن انعدام التحديد الدقيق للمعاني المعجمية للمفردات وأمورها الصرفية، ذلك أن معطيات السياق اللغوي للجملة (المعنى المعجمي والقضايا الصرفية والعلاقات والمعاني النحوية ومعطيات المعنى الأخرى) يتفاعل بعضها وبعض، ولا يمكن أن نفهم أيّ مستوى مما ذكر إلا إذا أسعفتنا المستويات الأخرى. وإذا افترضنا أن التعليق وقضايا النحو والصرف تفهم دون معرفة المعنى المعجمي للمفردات واصطنعنا ألفاظاً مثل: قاصّ التّجيينُ شحالهُ بتريسه الفاخي... للتمثيل للمعاني الوظيفية التركيبية⁽¹⁴⁾ فلا يصحّ ذلك، لأن الألفاظ

13 دلائل الإعجاز، ص 314-322، 23-28.

14 ضرب هذا المثال الباحث تمام حسّان، وهو على الشكل الآتي:

بتواليها لم تتشكل معنىً دلاليًا، ولا يمكن أن تتشكل معانٍ نحوية ولا يمكن تحليل المثال، وإن وضعت حركات على آخر المباني المصنوعة، ذلك أن التعليق الذي يقود إلى تشكل المعنى الدلالي للجملة إنما هو حصيلة لتفاعل المعنى المعجمي للمفردات، بصيغها الصرفية مع جملة القوانين التركيبية التي تحكمها، بفضل الآلية اللغوية أو المعرفة الضمنية لقواعد اللغة المكتسبة، التي يمتلكها دون شعور كل من يتكلم ويستمع إلى لغته في آنٍ معاً، أي: بفضل امتلاك المقدرة اللغوية التي تمكن الفرد من تأليف الجمل وتوليدها⁽¹⁵⁾، ولما افتقرت الألفاظ المصنوعة إلى المعنى المعجمي انعدم هذا التفاعل والتعليق وتشكل الدلالة، ومن ثم لا يمكن تخيل العلاقات النحوية أو معانيها، وإذا عدنا إلى المثال المصطنع السالف، و بدأنا نعرب بعجلة دون تأمل — فذلك بسبب العلامة الإعرابية التي رسمت في أواخر الألفاظ المصنوعة، ودورها المهم في اللغة وتعليمها، وللجانِب الموسيقي الذي سارت على نهجه الألفاظ المصنوعة فجعل إيقاعها وتنظيمها مألوفاً، ولكن حين نتأمل ونتعمق جيداً نجد أنفسنا في نفق مظلم من التحليل النحوي العميق، إذ نهمل المعاني النحوية جهلاً مطلقاً، فلا نعرف "قاص" هل

قاصّ التَّجِينُ شحالةً بتريسه الـ000000 فاضي فلم يستف بطاسية البرن، وقد ذهب إلى تسميته بالمعنى الوظيفي، إذ يريد به معنى المبنى التحليلي لتركيب الجملة، أي: معاني مكونات الجانب التركيبي، انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 181-183.

15 المقدرة اللغوية أو الكفاءة اللغوية هي إحدى الفرضيات التي قدمها تشومسكي في النظرية التوليدية التحويلية، ويقابلها الأداء الكلامي الذي هو الاستعمال الآني أو الانعكاس المباشر لتلك المقدرة، وذلك في عملية التكلم، وهو لا يخلو عادةً من بعض الأخطاء والانحرافات، نتيجة لعوامل خارجة عن إطار اللغة وتنظيمها، مثل التعب والانفعال والانتباه ونحوه، انظر: زكريا، ميشال: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص 47-57، وزكريا، ميشال: قضايا ألسنية تطبيقية، ص 68-70، وعميرة، خليل: النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي، المجلة العربية للدراسات اللغوية، مج 4، ع 1، ص 37-38، وغازي، يوسف: مدخل إلى الألسنية، ص 233، وإيلوار، رونالد: مدخل إلى اللسانيات، ص 138، وجرين، جودث: علم اللغة النفسي (نظرية تشومسكي)، ص 181، ويوسف، جمعة سيد: سيكولوجية اللغة والمرض العقلي، ص 47-51.

هي فعل ماضٍ حقاً أم اسم علم أعجمي مبنيّ ابتدئ به الكلام؟ أم هي مركّب مزجيّ مع التّجيين؟ أم هي منادى مفرد علم؟ أم غير ذلك؟ وهل الباء في "بتريسه" جزء من المفردة أم أداة جرّ؟ وإذا كانت جارّة فما معناها؟ وكذا الحال مع الألفاظ الأخرى⁽¹⁶⁾، فغياب المعنى المعجمي لتلك الألفاظ أدى إلى غموض المعنى الصرفي لتلك المباني، ثم قاد الأمران معاً إلى انعدام التعليق النحوي، وغياب المعنى الدلالي، ومعاني العناصر التركيبية، فأشكّل التوجيه النحوي، وأصبح من المحال علينا تلمّس المعنى النحوي أو الوظيفي الذي أريد التمثيل له. ولا بد من الإشارة إلى أن معاني العناصر النحوية المتمثلة بمصطلحات، مثل الإسناد والوصفية والحالية والإضافة ونحوها لا تعرف بدقّة إلا بالاستخدام الحيّ للغة في جمل، على الرغم من أن هناك أنماطاً تركيبية صوريّة مجردة بقواعد تصلح لعدد من الجمل، وقد راعى النحاة المعنى عندما جرّدها، نأخذ على سبيل المثال نمطاً تركيبياً وبعض الجمل التي تسير عليه، وليكن: فعل ماضٍ وفاعل ومفعول مطلق موصوف وظرف وجار ومجرور ومضاف إليه، كأن يقال: التهب الجرحُ التهاباً حاداً اليوم لجهل المريض، و: التهبّت النار التهاباً ضعيفاً صباحاً لشدة الرطوبة. فالنمط التركيبى واحد في كلٍّ من الجملتين، ولكن معاني العناصر النحوية بجزئياتها الدقيقة يختلف بعضها عن بعض من مثال إلى آخر، ومن ثم فالنمط التركيبى يمثّل الأفكار المجردة في قواعد تحت أبواب نحوية تتجسد بالأنماط التركيبية. ويبدو أن تسمية هذه الأفكار المجردة بالمعنى النحوي أو المعنى الوظيفي تسمية غير دقيقة⁽¹⁷⁾، "لأن الفكرة المجردة قد ننظر إليها من زاوية فإذا هي مشتملة على كل شيء، وقد ننظر إليها من زاوية أخرى فإذا هي الفراغ

16 قباوة، فخر الدين: التحليل النحوي أصوله وأدلتها، ص 104-111.

17 وقد ذهب الباحث تمام حسّان إلى تسميته بالمعنى الوظيفي، كما ذكرنا، انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 181-183.

والعدم⁽¹⁸⁾، وهذا شأن الأنماط التركيبية فهي مشتملة على جمل اللغة كلها بعناصرها وأساليبها، ولكنها بتجردها لا تمثل معنىً نحويًا له خصوصية، لأن هذا لا يمكن تلمسه إلا بجمل حية مستمدة من واقع الاستخدام الفعلي للغة. ويتبين لنا ذلك لو عدنا إلى المثالين السابقين، فالإسناد في الجملة الأولى: "التهب الجرح" هو إسناد مجازي في أصله، لأن الالتهاب يطلق على ما يقبل احتراق النار أو اشتدادها، وقد جاء الفاعل "الجرح" مذكراً مجازياً من حقل جماعة الأحياء آدميين كانوا أو غير آدميين، فلا يقبل الاحتراق على الحقيقة. أما في الجملة الثانية فالإسناد حقيقي، والفاعل مؤنث مجازي (النار). ويختلف الأمر أيضاً في جزئيات من المعاني النحوية أعمق مما ذكرنا، يعود ذلك إلى معاني المفردات في التركيب وما تفرزه على صعيد العناصر التركيبية، بسبب تفاعل بعضها ببعض، فالتخصيص لنوع الإسناد في الجملة الأولى بفضل وصف المفعول المطلق مختلف عنه في الثانية. نعم، جاء المفعول المطلق في كل من الجملتين مبيّناً لنوع الحدث بسبب وصفه، ولكن الوصف في الجملة الأولى يعطي قيمة دلالية للتركيب الإسنادي "التهب الجرح" أكثر وضوحاً وأكثر توكيداً، وذلك من خلال المعنى المعجمي للصفة "حاذاً" التي وصفت المفعول المطلق. على حين أن الأمر مختلف في الجملة الثانية، فتبدو دلالة التوكيد من المفعول المطلق ضعيفة، وكأن الصفة تفيد التخصيص أكثر من التوكيد، والسبب المعنى المعجمي للمفردة "ضعيفاً". ثم إن التخصيص الزمني للإسناد يختلف من جملة إلى أخرى، لاختلاف المعنى المعجمي لكل من الطرفين "اليوم" و"صباحاً"، فالأول مختصّ يدلّ على زمن محدد خلافاً للثاني المبهم... إلخ. إذن يظهر أن عناصر النمط التركيبي المجرد في قواعد تمثّل النظام النحوي للجمل، وتجسّد معاني عناصر النظام التركيبي، بفضل الاستخدام الحي للغة، كما أن الأنماط التركيبية المجردة في قواعد استخلصت

18 محمود، زكي نجيب: تجديد الفكر العربي، ص 65.

مع مراعاة المعنى، لذلك كانت قضايا المعاني النحوية بعمومها لا بخصوصها جزءاً من المقولات النظرية التي تمثل القواعد.

من جهة أخرى فإن عناصر السياق اللغوي تتنوع بتنوع استخدامنا للغة، فإذا عدنا إلى أحد الأمثلة وهو: "عين المريض تتحرك بطيئة" نفهم من هذه العبارة دلالة معينة أو معنى كلياً يسمى بـ معنى الجملة، وقد نكون في أذهاننا من خلال تفاعل المعطيات السياقية بعضها ببعض (معاني المفردات ومعاني الصيغ الصرفية ومعاني عناصر النظام التركيبي). وهكذا نستطيع أن نقول مما تقدم: إن السياق اللغوي للجملة يتألف من عناصر تفيد معاني معينة، تتكون من المفردات والصيغ الصرفية و القضايا التركيبية ودلالة الجملة، يكتسب كل منها معناه الدقيق بفضل الاستخدام الحقيقي للغة، وذلك لتفاعل بعض هذه العناصر مع بعضها الآخر، كما أنه لا يمكن الفصل بينها في الاستخدام اللغوي الحي. غير أن عناصر السياق اللغوي التي تشكل الكلام أو النص أوسع مما يكون سياق الجملة، كما أن المعنى المتحصّل من جمل عديدة أوسع من معنى واحدة، فكثير من قضايا العناصر النحوية في الجمل التي تشكل نصاً ما لا تعرف دلالتها النحوية الدقيقة إلا بفضل المعطيات السياقية التي يتشكل منها النص، مثل معاني الأدوات أحياناً ودلالة الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، ومواقع الجمل وغيرها. ومن هنا نقول: إن كل جملة لها معنى معين بفضل العناصر السياقية التي تشكلها. وحين نستخدم أكثر من واحدة لنشكل نصاً ما يكون هذا الأخير مؤلفاً من جمل عدة، والعناصر السياقية اللغوية التي تشكله تمتد بامتداده، وهي مزيج من عناصر الجمل السياقية، ومن ثم يبرز مفهوم سياق النص اللغوي، أي: القضايا اللغوية التي يتكوّن منها، وهي عناصر السياق اللغوي التي تشكل الجمل، مع دلالة الجمل وتفاعل بعضها مع بعضها الآخر، وبهذا يتبين لنا أن الجملة تصبح في مفهوم سياق النص عنصراً سياقياً على الرغم من أنها تعدّ حصيلة لتفاعل العناصر السياقية التي تكونها، والمقصود بالنص في هذا السياق هو النسيج

اللغوي المؤلف من سلسلة من الجمل المترابطة المنظمة التي تشكل وحدات ذات دلالات خاصة بها، تتضافر هذه الجمل بوحداتها فتشكل كلاماً يؤدي هدفاً ما بدلالاته، وهذا الكلام هو النص⁽¹⁹⁾.

أما العنصر الأخير الذي يُسهم في تشكل المعنى فهو المتلقي، أي: مستقبل الكلام الذي يتكون في ذهنه المعنى، إذ يبدو أن دلالة الكلام تتأثر به، ذلك أن المتلقي أيّ كان يتميز من سواه بأمرين: الأول جبلته التي فُطِرَ عليها، والثاني التكوين الثقافي المكتسب، مما يجعل معنى الكلام يختلف باختلاف الناس غالباً، من حيث الوضوح والغموض، أو الاستحسان والاستهجان، أو ما يحدث من خلاف في تحديد المراد، كما في تحديد مقصد الكلام، أو في تعدد المعاني المحتملة، أو التعدد والخلاف في فهم المعاني الجزئية في بعض العبارات التي تشكل الكلام... إلخ⁽²⁰⁾. ولأهمية المتلقي في تكوين المعنى نشأت في عصرنا الحديث نظرية التلقي، وهي التي جعلت منه مرتكزاً أساسياً في تشكيل معنى النص، ويبدو أن دور المتلقي يزداد أثره في معنى النص كلما ارتقى فنياً بأسلوبه، فمن المعروف أن الأسلوب إذا كان فنياً سيعتمد ضرورياً شتى من

19 هناك تعريفات عديدة متنوعة للنص، انظر: بحيري، سعيد حسن: علم لغة النص، ص 99-118، وحنفي، حسن: قراءة النص، مجلة ألف ع 8، ص 11-12، وخليل، إبراهيم: النص الأدبي تحليله وبنائه، ص 9-18، والزناد، الأزهر: نسيج النص، ص 11-17، ومرتاض، عبد الملك: ثلاثة مفاهيم نقدية بين التراث والحداثة، نظرية - أدب - نص، ضمن سلسلة قراءة جديدة لتراثنا النقدي، ص 266-275، ونصر، عاطف جودة: النص الشعري ومشكلات التفسير، ص 15-16، وعفيفي، أحمد: نحو النص (اتجاه جديد في الدرس النحوي)، ص 20-31، و الشاوش، محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، ص 82-92، وحول تعريف النص في الفكر الإسلامي انظر: عمارة، محمد: معالم المنهج الإسلامي، ص 97 - 99.

20 حول علاقة المتلقي بمعنى النص انظر مثلاً: هاينه من، فولفاج و دبتر فيهفيجر: مدخل إلى علم اللغة النصي، ص 386-398، و الفقي، صبحي إبراهيم: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، 110/1-112، 213/2.

ألوان العدول، كأن يعتمد الاتساع في قانون التوارد المعجمي لغرض الصور الفنية، أو يعتمد الفصل والوصل أو التقديم والتأخير أو الحذف أو الالتفات أو غيره. ومن ثمّ تتوسّع دائرة الاحتمالات في فهم المعنى وتتلوّن بحسب طبيعة المتلقي وتميّزه من سواه.

إذن يتضح لنا ممّا تقدّم أن عناصر المعنى مكوّنة من المقام أو ما يسمى بالسياق الخارجي، ومكوّنة من السياق اللغوي، معاني المفردات والصيغ الصرفية وعناصر النظام النحوي على صعيد الجملة يضاف إليها دلالات الجمل، وتفاعل بعضها مع بعض على صعيد الكلام أو النص، ومكوّنة أيضاً من المتلقي الذي يزداد دوره في تشكيل المعنى كلّما ارتقى الأسلوب بفنيته، وهذه العناصر تسهم في تشكيل معنى الكلام بتضافر بعضها ببعض، ولا ينفرد أحدها بهذا الأمر.

ثانياً- المعنى وبناء القواعد:

يظهر ممّا عرضناه في الصفحات السابقة أن قضايا النحو لا يمكن النظر فيها دون التأمل في معطيات المعنى ومكوّناته، ويتضح الأمر أكثر حين ننظر في بدايات البحث النحوي، فإن ما قاد إليه هو تفهّم المعاني في القرآن الكريم، ذلك أن كثيراً من العناصر التركيبية لا يمكن فهمها دون تصور المعنى الدلالي للعبارة، والوقوف عند مكوّناته والإشارة إلى خفاياه، ولهذا جاءت الإشارات النحوية في بداياتها تؤكد ذلك، مثل الأمور المروية عن بعض الصحابة وتلامذتهم في تفسيرهم القرآن الكريم، نحو تفسيرهم لدلالة الضمير حين يعود على سابق⁽²¹⁾، أو تحليلهم لمعاني بعض الأساليب⁽²²⁾ أو معاني بعض الأدوات⁽²³⁾، أو غيرها⁽²⁴⁾.

21 انظر مثلاً: أبو حيان النحوي، أثر الدين: البحر المحيط/3 511 0

22 انظر مثلاً: الفراء: معاني القرآن/1 202 0

وإذا انعدمت النصوص النحوية الموثقة التي تبين كيفية التدرج في التععيد للمعاني النحوية فإنه من المفترض بحسب تطور الأشياء أن النظر في المعنى النحوي أخذ في التعمق مع مرور الأيام، عندما بدأ النحاة يتلمسون علاقة التأثر والتأثير بين عناصر النظام التركيبي، ويدركون المعاني النحوية الدقيقة للأوجه، ومعاني الأبواب، مثل الاستثناء والحال والمفعول به، والتوابع ونحوها 0 وقد ظهرت أمثلة على هذا الأمر حين راح النحاة يتتبعون الأساليب المخالفة لما سمعوه من كلام العرب وفهموا معانيه النحوية، فلما اعترض عبد الله بن أبي إسحاق مثلاً على قول الفرزدق (25):

وَعَصَّ زَمَانٌ يَا بَنَ مِرْوَانَ لَمْ يَدَعُ
مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفًا

أشكل عليه فهم "مُجَلَّف" في سياق العبارة، إذ ينبغي أن يكون معطوفاً وفقاً للظاهر على "مسحتاً" فيكون داخلاً بحكمه من حيث المعنى، أي: إن نواب الزمان لم تترك لنا من المال إلا مسحتاً أو مجلِّفاً، ولكن بحسب القرائن النحوية الملاحظة، قرينة العلامة الإعرابية في "مُجَلَّف" ودلالة هذا الاختلاف، تبين أنه لم يدخل في حكم "مسحتاً"، ذلك أن العلامة الإعرابية قرينة لها دلالة على المعنى النحوي (26)، ولا يترخص بها العربي إلا إذا أسهمت القرائن الأخرى بتحديد المراد تحديداً دقيقاً، كما في مظاهر الوقف بالسكون ونحوها، ومن ثمَّ عارض الفرزدق ظناً منه أنه ابتعد

23 انظر مثلاً: أبو عبيدة، معمر بن المثنى: مجاز القرآن 14/1، وابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن

مسلم: تأويل مشكل القرآن، ص 48 0

24 انظر مثلاً: الفراء: معاني القرآن 25/1، وللمزيد من الأمثلة عما روي عن بعض الصحابة وتلامذتهم في هذا السياق انظر: التحليل النحوي أصوله وأدلتها، ص 41-45.

25 انظر: ديوانه، ص 386 والرواية في الديوان: مجرّف، وأسحت ماله: استأصله، والمُسْحَت: المُهْلَك الذي لم يبق منه شيء، والمجَلَّف: الذي ذهب أكثره.

26 تأويل مشكل القرآن، ص 11-12.

عن المراد وأخطأ، فقال له: علام رفعت "مجلّف"؟⁽²⁷⁾ فالحضرمي مدرك أن المخالفة تحتاج إلى ترابط تركيبى يسوغها، وستؤدي إلى معنى مخالف لما يقتضيه النصب.

أمّا في كتاب سيبويه الذي يعدّ أول مصدر نحويّ موثوق به فتأخذ جوانب الدرس شكلاً أكثر عمقاً وتفصيلاً ووضوحاً، نظراً لما يمثله الكتاب من جهدٍ متطورٍ في التقعيد، ولمنهج سيبويه في الاهتمام الملحوظ بقضايا المعنى، ويبدو أن اهتمامه أخذ ملامح عديدة مبنوثة في جلّ الظواهر التي تناولها في الكتاب، من أهمها: مراعاته لتلك القضايا التي تحدثنا عنها في العناصر المشكّلة للمعنى، وهي: المقام، والمعنى المعجمي، وقضايا الصرف، وعناصر السياق اللغوي للجملة، فضلاً عن كثير من الأمور الأخرى، مثل الشرح والتمثيل للمعاني الأسلوبية، ومعاني العناصر النحوية في العبارة، كالأدوات والأبواب النحوية التي قعد لها وغيرها، فقد وقف عندها وشرحها ومثّل لها.

أخذ سيبويه معطيات المقام بالحسبان، وأدخلها في منظومة القواعد، من ذلك أنه نظر في مراعاة الحال عند المتكلم التي تؤدي إلى الاستغناء عن بعض الألفاظ لما يشاهد، فنذكر مثلاً: حذف المبتدأ لدلالة المقام، كأن ترى شخصاً ما واسمه عبد الله، فتقول: عبدُ الله وربي، وتقدير الكلام: هذا عبدُ الله، لكنك حذفت المبتدأ لدلالة الحال⁽²⁸⁾. ويحذف الفعل مع الفاعل لدلالة المقام أيضاً، فإن العرب تقول لمن ينوي

27 ابن الأنباري، أبو البركات: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص188، ولسان العرب (س ح ت) و (و د ع) و (ج ل ف)، وبرفع "مجلّف" يكون المعنى على الاستئناف، والتقدير: أو هو مجلّف ونحوه، ويحتمل أن يكون من باب الحمل على المعنى بالعطف، أي: أو بقي فيه مجلّف، انظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزنة الأدب ولب لباب العرب/2-347-348.

28 كتاب سيبويه 130/2.

السفر: مصاحباً معاناً، والتقدير: اذهب مصاحباً معاناً⁽²⁹⁾. ومنه أن ترى رجلاً متوجهاً إلى الحج، فتقول: مكة وربّ الكعبة، أي: أراد أو يريد مكة⁽³⁰⁾. كما يجوز أن تحذف الفعل والفاعل في أسلوب الأمر لدلالة المقام، فتقول مثلاً إذا رأيت رجلاً قادمًا من سفر: حديثك، والتقدير: أسمعنا حديثك⁽³¹⁾. وقد ترى رجلاً ينوي ضرباً فيجوز أن تحذف الإسناد الفعلي وتقول: زيداً، وتريد: اضرب زيداً⁽³²⁾.

ويراعي سيويوه الجانب الاجتماعي أو ما يسمّى بالأفكار السياقية المتبادلة (mutual contextual beliefs) بين المتكلم والمتلقي المنتسبين إلى بيئة اجتماعية واحدة⁽³³⁾، فيقف عند تشكيل دلالة التركيب لعبارات سمعها، ثم يحللها آخذاً المعطيات الحالية والاجتماعية بين المتكلم والمتلقي بالحسبان، مثل تحليله لمعنى "ما" من قولهم: شيء ما جاء بك. إذ يتضح من كلامه أن الابتداء بالنكرة "شيء" التي وصفت بـ "ما" جاز لأن المقصود: ما جاء بك إلا شيء عظيم⁽³⁴⁾، فحمل أسلوب الإخبار المجرد على الحصر لبيان معنى التوكيد، إذن يلمح إلى دور المقام في هذا المعنى (العلاقة التاريخية والاجتماعية بين المتكلم وضيّفه)، فالمتكلم يدرك جيداً بحكم العلاقة أن ضيّفه لا يأتيه إلا في حاجة مهمّة، لهذا فقوله: "شيء ما جاء بك" يعني في ضوء المقام أنك - أيها الضيف - لا تأتيني إلا لأجل حاجة ما، مما جعل سيويوه يحمل الكلام على معنى الحصر، ليسوّغ جواز الابتداء بالنكرة الموصوفة بـ "ما"

29 المصدر نفسه 70/1، 270-271.

30 المصدر نفسه 257/1، وللمزيد انظر: المصدر نفسه 270/1، 273.

31 المصدر نفسه 283/1.

32 المصدر نفسه 253/1، وللمزيد انظر: المصدر نفسه 255/1-283، 256.

33 فكرة الأفكار السياقية المتبادلة تتضمن جملة من المعطيات المتعلقة بمحيط النص والمتكلم والمتلقي، وقد ذكرها بعض علماء اللسانيات الغربيين انظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ص 69، 103.

34 كتاب سيويوه 329/1.

النكرة التامة. وعندما يبين الأوجه النحوية المحتملة في عبارة ما وهو ينظر بيبي ذلك على البعد الاجتماعي لتلك العبارة، فيذكر الأوجه التي تحتلها في ضوء المقام التي تستخدم به، إليك مثلاً قولهم: "ما تأتيني فتحدّثني". يستخلص من كلام سيبويه أن العبارة تحتل معنيين: الأول أن صاحب العبارة يخاطب إنساناً، ويريد أن يبين له أنه لا يأتيه أبداً فكيف يحدثه؟ ولو أتاه لحدّته. والثاني أن المتكلم يبين أن المخاطب يأتيه كثيراً، ولكن من غير أن يحدثه⁽³⁵⁾، وعليه يكون معنى العبارة: ما تأتيني لأجل الحديث، وإنما لأمر آخر. وكأنه يأتيه لغاية ما، أو كأنه يبقى صامتاً عند مجيئه. كما يراعي سيبويه الأعراف الاجتماعية التي تؤدي إلى الاختصار والاقتصاد في الكلام، حين تكون تلك الأعراف سبباً في استخدام بعض الأساليب التي لا يمكن فهمها والتنظير لها إلا في ضوءها، فـ "قد يعمد المتكلم إلى حذف بعض العناصر الحالية التي يمكن للسامعين إدراكها بعقولهم"⁽³⁶⁾. من ذلك تنظيره للحذف لكثرة الاستخدام أحياناً، إذ يقر سيبويه بقانون لغوي مفاده أن المتكلم يميل إلى الاختصار بطبعه، فيستخدم بعض العبارات، ويحذف منها استخفاً واستغناء لكثرة الاستخدام ومعرفة المخاطب بالمراد⁽³⁷⁾، ومما ساقه من هذا الضرب أمثلة كثيرة، منها قولهم: البرُّ بسنتين، ولكنهم تركوا ذكر "الكر"⁽³⁸⁾ لأن معناه معروف عند المتكلم والمخاطب، وكان التقدير: البرُّ الكرُّ منه بسنتين. ومنه أيضاً قولهم: كان البرُّ قفيزين وكان السمنُّ منوين، فقد استغنوا عن ذكر "الدرهم" بما في صدورهم من علمه ويعلم المخاطب به،

35 المصدر نفسه 30/3.

36 ظاهرة الحذف في درس اللغوي، ص 133.

37 كتاب سيبويه 393/1.

38 الكرُّ: بالضم مكيال لأهل العراق، ستون قفيزاً، أو أربعون إردباً، انظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها، الحاشية (2) ولسان العرب 47/13.

فكأنهم يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع⁽³⁹⁾، ولعل المراد: كان البُرُّ الدرهمُ بققيرين منه، وكان السَّمْنُ الدرهمُ بمنوين منه، ولاشك أن أمثال هذه العبارات واضحة في أذهان النحاة فيستغنون عن ذكر الأبعاد الاجتماعية الخاصة بها⁽⁴⁰⁾. ثم إن سيبويه يتعمق بالنظر في قضايا المقام، فأحياناً يلحظ أثره، وهو ينظر في العلاقة المعجمية بين المفردات في التركيب، كأن يبيّن أصل تلك العلاقة قبل العدول عنها بسبب المقام الذي يغني، إذ يذكر أن قولهم: "هذا عمرو"، وهذه هود، وهذه تميم "الأصل فيها: هذا اسم عمرو، وهذه سورة هود، وهذه قبيلة تميم"⁽⁴¹⁾. ولكن العربي يعدل عن ذلك، فيقيم المضاف مقام المضاف إليه اتساعاً ومجازاً، ولاشك أن العدول كان وفقاً لملايسات المقام، التي أدركها سيبويه بحسب تحليله، وإن لم يذكرها صراحة، فالمشار إليه تغني عنه الحال، يتضح ذلك من دلالة الإشارة المراد بها القريب "هذا" و"هذه"، ولأنه حاضر حذف المضاف الذي يدل على المضاف إليه، وأقيم الأخير مقامه.

وتجدر الإشارة إلى أن الجهود النحوية التي في الكتاب تبيّن أن سيبويه وشيوخه في تعديدهم راعوا القضايا السياقية التي تتشكل منها الجملة، معاني المفردات ومعاني الصيغ الصرفية والعلاقات التركيبية والمعنى الدلالي المستخلص من تفاعل تلك العناصر، ومن ثم أدخلوا هذه الأمور في قواعدهم⁽⁴²⁾، فعلى صعيد قانون التوارد

39 كتاب سيبويه 393/1، والققير: مكيال لأهل العراق، والمنا: المكيال الذي يكيلون به السمّن، وتثنيته: منوان، انظر: لسان العرب 159/12، 141/14.

40 وعلى الرغم مما ذكرنا فقد ذهب الباحث محمد حماسة عبد اللطيف إلى أن العبارات النثرية التي اعتمدها سيبويه وغيره من النحاة جاء معظمها غامضاً غير محدد، لأنه مقطوع عن سياقه، واعتبره مأخذاً منهجياً، انظر: لغة الشعر، ص 33-34.

41 كتاب سيبويه 215/3، 246، 269، وللمزيد انظر مثلاً: المصدر نفسه 211/1، 213، 216، 230، 405، 414، 247/3، 42/4.

42 تجدر الإشارة إلى أن التتعيم لم يحظ بعناية ملحوظة عند أئمة العربية، انظر: اللغة ثوابت ومتغيرات، ص 188.

أدركوا أن التوارد المعجمي⁽⁴³⁾ يقتضي أن تتوالى المفردات في التركيب يناسب بعضها بعضاً، وإذا وجدوا بعض الأساليب المجازية التي تمثل الاتساع والإيجاز، بالعدول عن الأصل - أشاروا إليها، وبيّنوا أصلها مستدلّين بالمعنى المعجمي والصيغة الصرفية والعلاقات النحوية، كأن يقال مثلاً: بنو فلان يطؤون الطريق. فالأصل: أهل الطريق⁽⁴⁴⁾، واجتمع القَيْظُ، والأصل: اجتمع الناس في القَيْظ⁽⁴⁵⁾. فالمعنى المعجمي لكلّ من "اجتمع" و"القَيْظ"، والصيغة الصرفية لكلّ منهما، والعلاقة النحوية بينهما تبين بوضوح أن أصل الكلام: اجتمع الناس في القَيْظ، وكذا الأمر مع المثال السابق.

وأحياناً يؤديّ التوسع في الاستخدام إلى مجيء ألفاظ بدلالات مختلفة عن أصلها، ويستدلّ عليها النحاة بفضل العلاقة النحوية والمعنى الدلالي للجملّة، مثل التضمين، فقد يستخدم العربي فعلاً بمعنى فعل آخر في التعديّة والّلزوم، وهذا الضرب كما هو معروف خروج على الأصل اتساعاً، وهو أن يضمّن اللفظ معنى لفظ آخر إذا أخذ حكمه في المعنى والاستخدام⁽⁴⁶⁾. وقد وقف سيبويه وشيوخه عند هذه الظاهرة، فعن الخليل أن الفعل "رجع" يأتي بمعنى الفعل "ردّ". تقول: رجعتَ عودك على بدئك. يجوز عند الخليل أن تجعل "عودك" مفعولاً به إذا ضمّن "رجع" معنى "ردّ"⁽⁴⁷⁾، والتأويل: رددت عودك على بدئك. ويذكر سيبويه أن الفعل "دعا" يجوز أن يضمّن معنى الفعل "سمّى" أو "كنّى"، فيأخذ معناهما وحكماهما في الاستخدام، تقول: دعاه بكذا. وتريد: سمّاه أو كناه بكذا⁽⁴⁸⁾. ويضمّن ظنّ معنى "اتهم" في الاستنقاهم" يذكر

43 حول التوارد المعجمي انظر: حسان، تمام: ضوابط التوارد، ص 305-308.

44 كتاب سيبويه 1/213، وللمزيد انظر: المصدر نفسه 1/211-216.

45 المصدر نفسه 1/215.

46 ابن هشام، جمال الدين: مغني اللبيب، ص 897.

47 كتاب سيبويه 1/359.

48 المصدر نفسه 37-38.

سيبويه أنه قد يسأل أحدهم: من تظنُّ؟ وتجب: ظننتُ زيداً. فكأنك قلت: اتهمتُ زيداً. وعلى هذا قيل عن المتهم: ظنين⁽⁴⁹⁾.

وإذا كانت الصيغ والمعطيات الصرفية تسهم في تحديد المعاني التركيبية والمعنى المعجمي للمفردات في العبارة، فضلاً عن دلالتها- فإن هذه الأمور الأخيرة تحدد أيضاً معاني الصيغ الصرفية، لأن القضايا التي تشكّل العبارة ومعناها لا يمكن فهم بعضها بمعزل عن بعض، ومن هنا فقد استعان سيبويه وشيوخه بمعطيات السياق (المقام ومعاني المفردات ومعاني العناصر التركيبية والمعنى الدلالي) في تحديد المعاني الصرفية ودلالاتها، من ذلك مثلاً أنهم بيّنوا بعض القضايا الصرفية التي تحتاج إلى تأويل بحسب معطيات التركيب المعدول به عن أصله، فذكر سيبويه أن الجامد قد تأتي بمعنى المشتق، إذ يروي عن يونس أنه سمع من يقول: هو نارٌ حُمْرَةٌ، فـ"نارٌ" بمعنى شجاع أخبر بها للمبالغة⁽⁵⁰⁾، وأن المشتق قد يأتي بمعنى مشتق آخر، فعن الخليل أنه سمع من العرب من يقول: أتيتُه والقوم جميع، وتأويل الكلام: والقوم مجتمعون⁽⁵¹⁾، كما بيّن أن صيغة فعيل قد تأتي بمعنى مفعول⁽⁵²⁾، وفاعل بمعنى مفعول أو غيره⁽⁵³⁾. وأشار أيضاً إلى أن المشتق يأتي بمعنى الجامد بسبب السياق الخارجي (الحال المشاهدة)، مثل قولهم عند رؤية ما يُتقى: عائداً بالله من شرّها فـ"عائداً" وقع موقع المصدر المفعول المطلق النائب عن فعله "عائداً" وأخذ حكمه ومعناه⁽⁵⁴⁾، وقد تأتي المعرفة بمعنى النكرة، مثل قولك: طلبته جهداً،

49 المصدر نفسه 126/1، وللمزيد انظر مثلاً: المصدر نفسه 40/1، 124، 119/3، 142.

50 المصدر نفسه 29/2.

51 المصدر نفسه 116/2.

52 المصدر نفسه 60/1، 647/3-648.

53 المصدر نفسه 160/1-161، 383/3-385.

54 المصدر نفسه 341/1-342.

والمعنى: اجتهداً، وغيره (55). وقد يأتي اسم بمعنى آخر في قرائن المطابقة، مثل العدد، والجنس، فيأتي المفرد بمعنى الجمع (56)، والجمع بمعنى المثنى (57)، والمثنى بمعنى المفرد (58) وقد يأتي المؤنث بمعنى المذكر حملاً على المعنى (59). كما تناول سيبويه معاني الصيغ الصرفية، في تنظيره، ولاشك أنه حين شرع بيني قواعده كان مستعيناً بمعطيات السياق، فبين دلالاتها، وتعدد المعاني الصرفية للصيغة الواحدة، ومعاني الحروف الزائدة، في الجزء الرابع من الكتاب، ولولا معطيات السياق (المقام أو السياق الخارجي والسياسي اللغوي) لما تمكّن من القيام بهذا العمل.

كما نظر سيبويه وشيوخه في عناصر السياق اللغوي الأخرى وأدركوا أهميتها، فبين سيبويه أنه قد يحذف من الكلام إذا دلّ بعضه على بعض، مثل حذف المبتدأ، إذا دلت صفة عليه (60)، وحذف الضمير العائد على المبتدأ (61)، وحذف الأفعال وغيرها (62).

وقد ركز سيبويه كثيراً على تمثيل المعنى النحوي للعبارة، أو التمثيل والشرح للحكم النحوي الذي يراه وهو يقعد، وأخذ هذا الأمر ملامح متنوّعة، فتارة يحمل الأسلوب على أسلوب آخر لبيان المعنى، كما في وقوفه عند قولهم: حسبته شتمني فأثب عليه. بعدما يبين جواز الرفع والنصب في "أثب" يضيف أنه إذا كان الوثوب واقعاً فلا يجوز إلا الرفع، أي: معنى العبارة في الرفع يفيد وقوع الوثوب، أما بنصبه

55 المصدر نفسه 372/1، 375، 398، 13/2، 187، 239، 296-298.

56 المصدر نفسه 209/1-210.

57 المصدر نفسه 621/3-622.

58 المصدر نفسه 48/2.

59 المصدر نفسه 179/2-180.

60 المصدر نفسه 346/2.

61 المصدر نفسه 72/1.

62 المصدر نفسه 86/1، 95، 246، 418، 434، 115/2، 173، 281-282، 345.

فالوثوب لم يقع، ثم يحمله سيبويه على أسلوب الشرط ليبين عدم وقوع الوثوب: "حسبته شتمني فأثب عليه" بمعنى: لو شتمني لو ثبت عليه⁽⁶³⁾.

وربما كان الأمر أحياناً بالشرح لمعنى الأسلوب النحوي، من ذلك على سبيل المثال شرح معنى الاستئناف في المضارع المرفوع الواقع بعد الطلب مثل: ائتني أحدثك. فعن الخليل أن المضارع جاء مرفوعاً لأن المعنى: فأنا ممن يحدثك⁽⁶⁴⁾.

ثم إن معاني الأدوات لم تكن بعيدة عن التحليل والتفصيل في الكتاب، إذ وقف سيبويه عند الكثير منها مبيّناً بعضاً من معانيها، فقد تأتي "ألا" بمعنى "هلاً"⁽⁶⁵⁾، و"أما" بمعنى "ألاً"⁽⁶⁶⁾، و"إن" بمعنى "أجل"⁽⁶⁷⁾، و"أن" عند الخليل بمعنى "عل"⁽⁶⁸⁾، و"أو" عنده أيضاً بمعنى "إلا أن"⁽⁶⁹⁾... إلخ.

وربما ساوى سيبويه في تنظيره عبارة بأخرى من حيث المعنى، فإذا قلت: إن زيداً ليفعل كأنك قلت: "إن زيداً لفاعل" فيما تريد من المعنى⁽⁷⁰⁾. وأحياناً يقف عند جزئيات المعنى النحوي فيبينها، مثل حديثه عن معنى اللزوم والتعديّة، وتخصيص الفعل بمتعلقات الإسناد⁽⁷¹⁾.

63 المصدر نفسه 36/3، وللمزيد انظر مثلاً: المصدر نفسه 139/1-140.

64 المصدر نفسه 308/2.

65 المصدر نفسه 308/2.

66 المصدر نفسه 98، 100، 122-123.

67 المصدر نفسه 151/3، 162/4.

68 المصدر نفسه 123/3.

69 المصدر نفسه 47/3 وللمزيد انظر: المصدر نفسه 342/2 و 17-16/3، 105-115، 106-

116، 160، 176، 185، 189، 268، 231/4.

70 المصدر نفسه 14/1.

71 المصدر نفسه 40-34/1.

ثم إنه يخصص أبواباً يتطرق فيها للحديث عن قضايا النظام التركيبي (النحوي) وعلاقتها بتشكّل المعنى، فيأتي بأمثلة كافية، مثل حديثه في بابي اللفظ للمعاني⁽⁷²⁾، والاستقامة من الكلام والإحالة⁽⁷³⁾.

وعندما يشرح الوجه النحوي ويمثّل له يحرص على دقّة المعنى، فينبّه هو أو شيوخه الخليل أحياناً على أن الذي ذُكر من قبيل التمثيل ولم يتكلّم به أحد، فيقول مثلاً في صيغة التعجّب: ما أحسن عبد الله. زعم الخليل أنه بمنزلة شيء أحسن عبد الله، ودخله معنى التعجب. ثم يعقّب: وهذا تمثيل ولم يُكلّم به⁽⁷⁴⁾. ويذكر أمثال هذه الفكرة في غير موضع: "ولكن زعم الخليل رحمه الله أن هذا تمثيل يمثّل به"⁽⁷⁵⁾، "وهذا محال ولكن أردت أن أمثّل لك"⁽⁷⁶⁾.

كذلك يولي معنى العنصر النحوي الذي سيكون باباً في القواعد اهتماماً ملحوظاً، إذ يتأني في الوقوف عند معناه فيشرح ويضرب الأمثلة، حتى يوصل ما يريد إلى ذهن المتلقي، إليك مثلاً حديثه عن المبتدأ: "هذا باب الابتداء فالمبتدأ كلُّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه. واعلم أنّ المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ..."⁽⁷⁷⁾.

72المصدر نفسه 24/1

73 المصدر نفسه 26-25/1

74المصدر نفسه 72/1.

75 المصدر نفسه 323/1.

76المصدر نفسه 300/1.

77المصدر نفسه 127-126/2.

يذكر سيبويه باب الابتداء، ثم يقف عند معنى المبتدأ ليوضح دلالاته للمتلقي، فيبين أنه موضوع الكلام ويأتي في بدايته، ويذكر ليبنى عليه خبر، أي: ليأتي متحدث به عنه، ويشترط في هذا المتحدث به أن يكون هو المبتدأ في المعنى، أو يأتي المبتدأ ليحصل في زمان معين، أو في مكان معين، ويقصد أن يقع موقع الخبر شبه جملة، ثم يضرب سيبويه مثالا على مجيء المبتدأ والمبني عليه، مثل: "عبد الله منطلق"،... (78).

وقد دأب سيبويه في التركيز على معنى العناصر النحوية، كما في تسميته للأبواب النحوية وشرحها، مثل: "هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك..." (79)، و"هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين..." (80)، و " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين..." (81)، و " هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول..." (82) ... إلخ. والملاحظ أن مصطلح الباب عند سيبويه يتميز بالطول وعدم النضج، لأنه يمثل البدايات، ولكنه لم يهتم بأمر تركيبى مثل اهتمامه بمعاني العلاقات والعناصر النحوية. وهو ما ظهر في شرحه لمعاني العناصر التركيبية التي قعد لها، وفي تمثيله لها في مجمل الكتاب، وقد رأينا بعض الأمثلة فيما تقدم.

وأدرك سيبويه وشيوخه أهمية تغير العلامة الإعرابية، ودورها في تشكل المعنى وتغيير وجهة التركيب، فتناولوا ذلك وبينوا الفروق الجزئية في المعنى والفروق الأساسية في دلالة التركيب عامة، وأدخلوا هذا الأمر في صميم القواعد، من ذلك ما يقع في التوابع، خذ على سبيل المثال الصفة، فإنهم بعدما يعرفونها ويذكرون معانيها

78 المصدر نفسه 127/2.

79 المصدر نفسه 209/2.

80 المصدر نفسه 39/1.

81 المصدر نفسه 41/1.

82 المصدر نفسه 41/1 - 42.

يبينون أنها قد تقطع لغرض المدح أو الذم⁽⁸³⁾، ومعنى القطع معروف، هو تغيير العلامة الإعرابية بالرفع أو بالنصب. فإذا كانت الصفة تفيد المدح مثلاً دون قطع مثل: (الرحمن الرحيم) في (بسم الله الرحمن الرحيم) فإن القطع يزيد من ذلك، فنقول: بسم الله الرحمن الرحيم. بالرفع على أن الصفة المقطوعة خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، أو بالنصب: بسم الله الرحمن الرحيم. على أن هناك فعلاً محذوفاً تقديره: أمدح⁽⁸⁴⁾. وفي كلا النمطين تغيير في التركيب وفي دلالاته، فعلى صعيد التركيب يكون أمامنا أكثر من جملة، الجملة المحذوفة التي يتعلّق بها الجار والمجرور "بسم" وتقديرها: "أبدأ"، والجملة المقدرّة في القطع، وهي اسمية بالرفع أي "هو الرحمن"، وفعلية في القطع بالنصب: "أمدح الرحمن"، أما المعنى فيزداد مدحاً في القطع⁽⁸⁵⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن سيبويه أخذ الجانب الجمالي في التعبير بالحسبان، حين راعى مستوى الأسلوب الفني، فقد بيّن أن التجاوزات التي في الشعر لا تجوز في الكلام العادي، فخصّص باباً لما يحتمله الشعر⁽⁸⁶⁾، وذكر فيه بعضاً من تلك التجاوزات، فضلاً عن إشارات المنكرّة المبيّنة في أبواب أخرى لما يقع في الشعر ولا يجوز في الكلام العادي⁽⁸⁷⁾.

83 المصدر نفسه 57/2-58.

84 ابن جنّي، أبو الفتح: الخصائص، 398/1، ولمناقشة مظاهر القطع في التوابع انظر: كتاب سيبويه 57/2-60، وللمزيد انظر مثلاً: المصدر نفسه 57/2-58، 70-72، 150-151، 194-195.

85 وعلى الرغم من تأكيد القدماء على دلالة القطع لغاية المدح أو الذم فقد ذهب الباحث محمد حماسة عبد اللطيف إلى أن هذا الضرب من تقدير المحذوفات في القطع لا يترتب عليه معنى، وما هو إلا ترخص في العلامة الإعرابية، انظر في كتابه: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 297-298.

86 كتاب سيبويه 1/26

87 المصدر نفسه 1/31، 85، 86-88، 306، 114-115/3، 140-141.

ثم أكمل النحاة ما بدأ به سيبويه و شيوخه فراعوا القضايا السياقية التي تتشكل منها الجملة، معاني المفردات ومعاني العلاقات التركيبية داخل الجملة والمعنى المستخلص من تفاعل عناصر الجملة، ومن ثم أدخلوا هذه الأمور في قواعدهم التي أضافوها، مما جعلهم يشيرون إلى القضايا التي ذكرناها منذ قليل عند سيبويه وشيوخه، فوقفوا عند معطيات المقام وأضافوا بعض القواعد الجديدة في ضوءه، مثل قول الفراء: يكثر حذف المبتدأ إذا كان ضمير المتكلم أو المخاطب، لأنهما حاضران⁽⁸⁸⁾.

وكذا الحال مع أنماط الاتساع المختلفة، كالإسناد المجازي، إذ يقول الفراء: إن هذا الضرب يشيع في كلام العرب، نحو ربح بيعك وخسر بيعك، والأصل: ربحت في بيعك وخسرت في بيعك⁽⁸⁹⁾، وإضافاته في أنماط مختلفة من ضروب الاتساع⁽⁹⁰⁾.

وبيّن النحاة بعد سيبويه كثيراً من القضايا الصرفية، مستعينين بمعطيات السياق، فولّدوا وأضافوا قواعد لم تكن من قبل، مثل حديثهم عن التعديّة واللزوم أحياناً، ومعاني الصيغ الصرفية، حين يأتي بعضها بمعنى بعض⁽⁹¹⁾، كذلك وقوفهم عند الأسماء التي يأتي بعضها بمعنى بعض، مثل الإضافات التي ارتأواها في مجيء المشتق بمعنى المشتق⁽⁹²⁾، أو مجيء الجامد بمعنى المشتق⁽⁹³⁾، أو غيره⁽⁹⁴⁾. كما

88 الفراء: معاني القرآن 401/2-402.

89 المصدر نفسه 14/1، 234/3.

90 انظر مثلاً: المصدر نفسه 185/1، 15/2، 182/3، 232.

91 انظر مثلاً: المصدر نفسه 19/1، 270، 141/3، 170، ومجاز القرآن 67/1، 31، 245، والأخفش، سعيد بن مسعدة: معاني القرآن 148/1، 338،

92 الفراء: معاني القرآن 363/2، 15/2، 182/3، 232، 255، ومجاز القرآن 65/2.

93 الفراء: معاني القرآن 44/2، ومجاز القرآن 259/2، والمبرد، أبو العباس: المقتضب 304/4.

94 الفراء: معاني القرآن 177/2

وقفوا عند الاتساع والعدول في قرائن المطابقة، فأضافوا في مجيء المفرد بمعنى الجمع أو الجمع بمعنى المثني أو نحوه⁽⁹⁵⁾.

كذلك أضافوا بعض القواعد المتعلقة بالسياق اللغوي، مثل بعض مظاهر الحذف لدلالة الكلام، كقول الفراء: يكثر حذف المبتدأ إذا وصف بجاراً ومجرور دالين على التبويض، نحو قولهم: منّا يقول ذلك ومنّا لا يقوله، والتقدير: منّا من يقول ذلك ومنّا من لا يقوله⁽⁹⁶⁾، أو قوله: يكثر حذف المبتدأ بعد القول لما تقدمه من كلام يدلّ عليه⁽⁹⁷⁾.

وأدرك النحاة في أثناء التعميد أن عناصر سياق الجملة لا تكفي لاستخلاص القواعد، لأنهم لاحظوا أن القضايا السياقية الأخرى التي في النص⁽⁹⁸⁾ تسهم في تحديد معنى الجملة أحياناً، وفي معاني عناصرها التركيبية، لذلك أخذوها بالحسبان، فتناولوا كثيراً من الأمور التي تسهم في تشكّل المعنى، وأدخلوها في صميم القواعد، مثل قول الأخفش: إن المبتدأ قد يأتي وليس له خبر إلا في المعنى، فيفهم الخبر المقدر لوروده في أساليب مشابهة في مواضع أخرى تقدّمت⁽⁹⁹⁾.

كما توقفوا كثيراً عند شرح المعنى وتوضيحه، حين أضافوا في قواعد بعض الأبواب⁽¹⁰⁰⁾، وحين رأوا معاني جديدة في الجمل والأساليب⁽¹⁰¹⁾. كذلك كان أمر

95 الفراء: معاني القرآن 1/285، 307-308، 390-391، 434، 32/2-33، 69، 193،

59/3، 157، 244، 300، والأخفش: معاني القرآن 1/238-239، 242.

96 الفراء: معاني القرآن 1/384، 271.

97 المصدر نفسه 1/296.

98 نقصد بالنص المفهوم ذاته الذي ذكرناه في مستهلّ البحث.

99 الأخفش: معاني القرآن 2/495.

100 انظر مثلاً: الفراء: معاني القرآن 3/239 0

النحاة مع السياق اللغوي ودور المتلقي في تشكّل المعنى، فربما أضاف بعضهم قواعد جديدة بناءً على فهم خاص به لبعض العناصر النحوية في النص، فتولّد بهذا العمل قواعد فرعية لم تكن من قبل، من ذلك الإضافة في معاني الأدوات عند الفراء (102). إليك مثلاً ما أضافه في "أن"، إذ يذكر أنها تأتي بمعنى "إن" الشرطية بناءً على فهمه لها في بعض النصوص، كقوله تعالى: "فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ" (103)، والتأويل: إن تصوموا فهو خير لكم (104). و قوله: "وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى" (105)، أي: إن تضل (106). ويسوق أمثلة ليوضح أكثر (107). ثم يضيف أنها دائماً تأتي بمعنى "إن" الشرطية إذا وقعت بعد أداة الاستثناء "إلا"، كقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ" (108)، والمعنى: إلا إن أغمضتم بعض الإغماض

- 101 انظر مثلاً: المصدر نفسه 8423/1، 116، 158، 160، 162، 202، 407، 105/2، 139-140، 179، 188، 242، 244، 314، 330، 485، 156-155/3، 262، و الأفضش: معاني القرآن 24/1، 74، 262، 368/2.
- 102 انظر مثلاً: الفراء: معاني القرآن 72/1، 89-90، 146-147، 178-179، 184، 275/2، 287، 370.
- 103 البقرة: 184 .
- 104 الفراء: معاني القرآن 179/1.
- 105 البقرة: 282 .
- 106 الفراء: معاني القرآن 184/1.
- 107 المصدر نفسه 275/2.
- 108 البقرة: 267.

أخذتموه⁽¹⁰⁹⁾. فالفراء في فهمه لـ "أن" في بعض النصوص أضاف أو وُلد قاعدة جديدة لها، مفادها أنها تأتي بمعنى "إن" الشرطية. ثم تابعه في هذا الكوفيون وابن هشام، ويحلل ابن هشام بعض الشواهد قياساً على ما ذُكر⁽¹¹⁰⁾.

وتمكن النحاة بفضل معطيات السياق من تجريد كثير من قواعد التوجيه، منها قولهم مثلاً: من أساليب العرب أن تحذف كثيراً من الكلام أو قليلاً إذا دل بعضه على بعض وكان المعنى معروفاً⁽¹¹¹⁾. ويرجح الوجه النحوي على غيره إذا دل عليه الظاهر⁽¹¹²⁾، وإذا اقتضى المعنى وجهاً دون ما هو أقوى منه في القواعد فالأولى ما يناسب المعنى⁽¹¹³⁾... إلخ.

ثم استمرت رحلة القواعد النحوية في الجهود المتأخرة حتى اكتملت في التجريد، أي: في توحيد معظم مصطلحات الأبواب النحوية، والاقتصاد في الكلام المعبر عنها، والوضوح في تعريفها وفي تسلسل مجموع القواعد الخاصة بالأبواب، وقد ذكرنا تلك الخطوات مفصلة في بحث آخر قيد النشر.

ويبدو أن الجهود المتأخرة توجت ما تضمته الكتاب من قضايا التنظير، ففي عرض القواعد النحوية في المؤلفات التعليمية يبدأ النحاة عادة بتعريف الباب النحوي، ثم يشرون بذكر جملة القواعد المتعلقة به، ولو نظرنا في تسمية تلك الأبواب و تعريفها لرأينا أنها مستخلصة من معاني العناصر التركيبية، فمصطلح الفاعل مثلاً يُشير وفقاً للعرف النحوي إلى الذي يقوم بالفعل أو يتصف به، والفعل الماضي يدل على الحدث في الزمن الماضي، والفعل المضارع يدل على الحدث في الحال أو

109 الفراء: معاني القرآن 178/1.

110 مغني اللبيب، ص 53 - 54.

111 الفراء: معاني القرآن 179/2.

112 البحر المحيط 370/1.

113 مغني اللبيب، ص 562.

المستقبل، والمفعول فيه هو الذي يقع فيه الحدث، والمفعول لأجله يشير إلى علة حدوث الحدث، والنداء يشير إلى أداة النداء والمنادى... إلخ. فمعظم مصطلحات الأبواب تدل على المعنى النحوي الذي جرّدت لأجله، حتى إنّ حرص النحاة على تعريفها في مستهلّ الباب يدلّ على أهميّة هذا الجانب، على الرغم من المعنى المباشر الذي يشير إليه المصطلح، فمثلاً بعدما يذكرون مصطلح الصفة أو الاستثناء أو المفعول به يتبادر إلى الذهن مباشرة معنى كلّ منها، ولكنهم يذكرون فضلاً عن ذلك تعريفاً مفصّلاً، فيقولون في الاستثناء مثلاً: هو إخراج بعض من كل، و المقصود إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها. وهكذا يظهر أن الأبواب النحوية بقواعدها ما هي إلاّ انعكاس لمعاني عناصر النظام التركيبي العامة، وجملة الشروط التي تتحكم بها.

بيد أن جهد النحاة في هذا الجانب يستوقف الباحث في بعض القضايا، فمن الواضح أنهم اهتموا كثيراً بالجملة، وهي - لاشك - تعدّ الوحدة التركيبية الأساس في نظام اللغة النحوي، والحلقة الأهم في تشكيل النصوص ومعانيها عامّة، كما أن تجريد القواعد لها يحقق الغاية التعليمية التي تمثّل العامل الأهم في نشأة النحو، فنظروا في عناصر السياق التي تكوّنتها والمعطيات الأخرى المؤثرة فيها، ثم جرّدوا مقولاتهم النظرية المتعلقة بها، لكن هذا لا يلغي الاهتمام بالمعاني النحوية للمستويات الأسلوبية المميّزة لتلك النصوص التي تختلف عن نحو الجملة، وبالعلاقات الترابط السياقية التي تتحكم بها والتعقيد لها إذا أمكن. نعم، ذكر النحاة بعض القواعد المتعلقة بقضايا النص و المعنى عامّة، ولكنها غير كافية، وقد أشير إليها لتخدم تحليل الجملة في نهاية المطاف⁽¹¹⁴⁾، ولو نظرنا فيما ذكرناه منذ قليل من تلك القواعد

114 تجدر الإشارة إلى أن ما تناوله نحو الجملة في ضوء معطيات النص، مثل أدوات العطف والاستئناف ودلالة الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وبعض القضايا الأخرى يدخله أصحاب نحو النص ضمن ميدان عملهم، انظر مثلاً: تحليل الخطاب، ص57-61، ونحو النص

لرأينا أن تفسير عناصر الجملة هو الذي اقتضاها، وكان من الأفضل للنحاة أن يمتدوا بصرهم في المعطيات السياقية للنصوص، ليضيفوا قواعد خاصة بها، مثل الخصوصيات الأسلوبية المتعلقة بنصوص القرآن الكريم أو بالخطب، أو بالرسائل، أو غيرها، والثابت النصية المشتركة بينها، وعلاقات الترابط التي تجعل من النص وحدة كلية متكاملة... إلخ. أما وقوفهم عند الشعر، فلم يحمل بعداً منهجياً جديداً في تحليل التراكيب، ولم يكن بهذه الاستفاضة لولا مخالفته للأصول النحوية الخاصة بالجملة، التي استخرجوها بعدما وجدوها شائعة في كلام العرب.

ومما يستوقف الباحث مبالغة النحاة الذين أعقبوا مرحلة التقعيد في بعض الجوانب، إذ بالغ النحاة المتأخرون في الالتزام بما قاله المتقدمون بشأن المعاني النحوية، فقد ذكرنا في بحث آخر قيد النشر أن القواعد النحوية تعكسها آراء النحاة، وأن منها ما يتعلق بالمعنى النحوي فقط مثل معاني الأدوات أو الأساليب، ويبدو أن هذا الضرب لا يكون له أثر في القياس وتوليد الكلام، فلا يقتضي القول: يجوز أن تقول ولا يجوز، أو: يطرد هذا في كلامهم ولا يطرد، وهو نتيجة فهم لمعاني العناصر التركيبية، ولا يظهر أثره إلا في التحليل، أي: يأخذ النحاة المتأخرون بالحسبان عندما يتناولون تراكيب مشابهة، ولكن بالغ معظمهم، فجعل مما قاله المتقدمون قواعد مطلقة لا ينبغي الخروج عليها، عند تحليل النصوص وفهم عناصرها النحوية. لاشك أن المتقدمين لما أشاروا إلى معاني تلك العناصر وجدوا كثيراً منها متكرراً في كلام العرب، ولكن ذلك لا يلغي باب الاجتهاد والتفريع، ولا سيما أن

(اتجاه جديد في الدرس النحوي)، ص 83-84. وعلم اللغة النصي 1/135-2، 187/351-246، ونسيج النص، ص 23-57، 113-166، وخطابي، محمد: لسانيات النص، ص 81-8697-118، 169-178، وهم في ذلك ينطلقون من مفهوم معين لكل من نحو الجملة ونحو النص، انظر مثلاً: دي بو جراند، روبرت: النص والخطاب والإجراء، ص 88-96، ونحو النص (اتجاه جديد في الدرس النحوي)، ص 63-90، ونحو النص في ضوء التحليل اللساني للخطاب، ص 3-11.

الأدوات والأساليب وكثيراً من العناصر النحوية التي تمثلها الأبواب تكتسب معناها من سياق الكلام، وليس لها معنى معجمي أصلاً، فضلاً عن أن معظم عناصر النمط التركيبي لا تكتسب معناها الدقيق الحي إلا بفضل السياق كما ذكرنا في بداية البحث، ولأن الأمر كذلك فتشكّل المعنى الإبداعي لتلك العناصر لم يتوقف، ممّا يجعل دلالاتها تبقى في ثلوث وثرء، بحسب النصوص الفنية والتعمق في الفهم.

ثم إن تعيين وجه أو فهم معيّن محدّد لمعاني تلك العناصر أمر لا يصح دائماً ولا يخدم البعد الجمالي للنص، لأن الواحد منها قد يحمل أطيفاً دلالية عديدة لها قيمة جمالية تعبيرية بفضل الأسلوب الفني، ولأن تشكّل المعنى وتحديد الدلالة يتأثر بطبيعة المتلقي، ومن ثم شاعت الخلافات عند القدامى في فهم أداة أو أسلوب، كما يظهر في كتب التفسير، وفي الشواهد التي يعرضها ابن هشام في مغني اللبيب حين يتناول الأدوات، مما يجعل القياس المطلق على تلك الأفهام أمراً لا يصح دائماً. وعلى الرغم مما ذكرنا نجد المتأخرين الذين أعقبوا مرحلة التقعيد إذا تناول أحدهم أسلوباً أو أداة ينبغي أن يبحث عن معنى قاله أحد المتقدمين، حتى يوجّه فهمه في ضوئه، لذلك نرى ضعفاً عندهم في دراسة المعاني النحوية للأدوات والأساليب وغيرها، فلم يتعمقوا ويفرّعوا ليكملوا ما بدأ به أسلافهم، وإنما أوقفوا النظر في معاني العناصر التركيبية على ما قاله المتقدمون، ومن النادر أن تجد من خرج على هذا العرف، مثل عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) الذي أولى قيمة للجانب المعنوي للتركيب، ففصل في علم المعاني، و مثل الزمخشري في تحليله النحوي، حين فرّع بعض الدلالات النحوية مستهدياً بما قاله الجرجاني، ولولا سياق التفسير للقرآن الكريم والاهتمام الملحوظ به لانعدمت الإضافات في هذا الجانب.

وإذا كان المتقدمون قد اهتموا بالمعنى النحوي مثل اهتمامهم بقضايا المبنى عامة فالمتأخرون انتهى بهم الأمر إلى تقديم الجانب الثاني على الأول، وكلّما تطور الزمن أمعنوا بقضايا الشكل على حساب المعنى، وحصرُوا أنفسهم بالجانب التعليمي،

يكرّرون القواعد النحوية بأساليب مختلفة، مبتعدين عن النظر العميق في النصوص الفنية وما تحتويه من معانٍ نحوية بليغة، حتى إذا نظر بعضهم في تلك النصوص جعل نفسه أسيراً لسلطان المأثور، ومع مرور الزمن أصبح الكثير منهم يدور في فلك القضايا اللفظية كالعامل والعلامة الإعرابية، مبتعداً نائياً عن جوهر التركيب وقيّمته، فكثرت الشروح والتعليقات والمتون التي ضيّقت مجال الدرس، وأصبحت تكرر القواعد التعليمية وتهتمّ كثيراً بالعلامة الإعرابية، ومن ثمّ انحصر النظر النحوي في سياق التعليم.

3- الخاتمة:

وهكذا تبين لنا مما تقدم جملة من الأمور، ففيما يتعلق بالمعنى اتضح مفهومه، وتفاوتته من شخص إلى آخر، والعناصر التي يتشكّل منها، وهي: المقام والمقصود به الملابس الخارجية المحيطة بالنص، والأداء الذي يتجلّى بظاهرتي التنغيم والوصل والوقف، والسياق اللغوي الذي يتكون من عناصر سياق الجملة (المعنى المعجمي للمفردات ومعاني الصبغ الصرفية والعلاقات النحوية، فضلاً عن معناها الدلالي) وعناصر السياق اللغوي للنص، والمتلقي الذي يسهم في تشكّل المعنى أحياناً. وعندما انتقل البحث إلى العلاقة بين القواعد النحوية والمعنى وضّح أن النحاة أخذوها بالحسبان، فبين كيف راعى النحاة قضايا المعنى المتنوعة، وهم يبنون القواعد، وقد ظهر ذلك في مراعاة الملابس الخارجية التي تسهم في تشكّل المعنى والتحليل النحوي، وفي قضايا الاتساع، وفي معطيات سياق الجملة الأخرى، وفي تجريد المصطلحات، وفي الإشارة إلى المعنى في جزئيات القواعد عامة، وفي توليد القواعد الفرعية. كما وضّح البحث إهمال النحاة للقضايا النحوية الخاصة بالنصوص التي تميّزها من قضايا نحو الجملة، وتقصير المتأخرين منهم في دراسة المعاني النحوية.

المصادر والمراجع (115)

- أحمد، نوزاد حسن: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه. جامعة قاريونس بنغازي، ليبيا، ط(1)، 1996م.
- الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة: معاني القرآن. تحقيق فائز فارس. الصفاة بالكويت، ط (2)، 1981م.
- الأشموني، علي بن محمد: منار الهدى في بيان الوقف والابتداء. مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط (2)، 1393هـ = 1973م.
- ابن الأثير، أبو البركات عبد الرحمن: الإتناف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب "الانتصاف من الإتناف" لمحمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1407هـ = 1987م.
- إيلوار، رونالد: مدخل إلى اللسانيات. ترجمة بدر الدين القاسم، جامعة دمشق، 1980م.
- بحيري، سعيد حسن: علم لغة النص. الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة ط(1)، 1997م.
- براون، ج. ب. و يول. ج: تحليل الخطاب. ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطي ومدير التريكي، جامعة الملك سعود 1418هـ = 1997م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزنة الأدب ولب لباب العرب 0 تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (3) 1409هـ / 1989.
- الجرجاني، عبد القاهر عبد الرحمن: دلائل الإعجاز. تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة ببغروت.

115 لاتراعى كلمتا " ابن " و " أبو " في الترتيب.

- جرين، جودث: علم اللغة النفسي (نظرية تشومسكي). ترجمة وتعليق مصطفى التوني، الهيئة المصرية العامة، 1993 م.
- ابن الجزري، أبو الخير محمد: النشر في القراءات العشر. المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة.
- الجنابي، أحمد نصيف: نظرية النظم النحوي. مجلة كلية الشريعة واللغة العربية بأبها، ع (1)، رجب 1398 - 1399 هـ.
- بن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص. تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب ببيروت.
- حاطوم، أحمد: كتاب الإعراب "محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة". شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ببيروت، ط (2)، 1412 هـ = 1992 م.
- حسّان، تمام: ضوابط التوارد. مجلة مجمع اللغة العربية بمصر، ج(58)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1406 هـ = 1986 م.
- حسّان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها. الهيئة المصرية العامة، 1973 م.
- حسّان، تمام: مناهج البحث في اللغة. مطبعة الأنجلو مصرية، 1955 م.
- حمودة، طاهر سليمان: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي. الدار الجامعية بالإسكندرية.
- الحموز، عبد الفتاح: مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها. مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات بالأردن، مج (2)، ع (1)، 1987 م.
- حميدة، مصطفى: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية. الشركة المصرية العالمية للنشر، ط (1)، 1997 م.
- حنفي، حسن: قراءة النص. مجلة ألف (مجلة البلاغة المقارنة)، ع (8)، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، مطبعة إلياس العصرية، 1988 م.

- أبو حيان النحوي، أثير الدين محمد بن يوسف: تفسير البحر المحيط. دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلمية ببيروت، ط(1)، 1413هـ - 1416هـ = 1993-1995م.
- خطابي، محمد: لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب. المركز الثقافي العربي ببيروت -الدار البيضاء، ط(1)، 1991م.
- خليل، إبراهيم: النص الأدبي تحليله وبنائه. دار الكرمل بعمّان، ط(1)، 1995م.
- دي بو جراند، روبرت: النص والخطاب والإجراء. ترجمة تَمّام حسان، عالم الكتب بالقاهرة، ط(1)، 1418هـ = 1998م.
- زكريّا، ميشال: الأسنوية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الأسنوية). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ببيروت، ط(1)، 1983م.
- زكريّا، ميشال: قضايا أسنوية تطبيقية. دار العلم للملايين، ط(1)، 1993م.
- الزناد، الأزهر: نسيج النص "بحث فيما به يكون الملفوظ نصاً". المركز الثقافي العربي ببيروت، ط (1)، 1993م.
- السعدي، عبد القادر عبد الرحمن: أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية. دار عمّار بالأردن، ط(1)، 1421هـ = 2000م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: كتاب سيبويه. تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل ببيروت، ط (1).
- الشاوش، محمد: أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية "تأسيس نحو النص". كلية الآداب، جامعة منوبة بمنوبة، تونس بالاشتراك مع المؤسسة العربية للتوزيع بتونس، ط(1)، 1421هـ = 2001م.
- عبد اللطيف، محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. دار الفكر العربي.

- عبد اللطيف، محمد حماسة: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية، دار الشروق بالقاهرة، ط(1)، 1416هـ = 1996م.
- عبد اللطيف، محمد حماسة: النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي". القاهرة، ط (1)، 1403هـ = 1983م.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي: مجاز القرآن. عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين مكتبة الخانجي، دار الفكر، ط (2)، 1970م.
- عفيفي، أحمد: نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي. مكتبة زهراء الشرق بالقاهرة، 2001م.
- عمارة، محمد: معالم المنهج الإسلامي. سلسلة المنهجية الإسلامية (3)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1401هـ = 1981م.
- عمارة، خليل: في نحو اللغة وتراكيبها "منهج وتطبيق". عالم المعرفة بجدة، ط (1)، 1404هـ = 1984م.
- عمارة، خليل: النظرية التوليدية التحويلية وأصولها في النحو العربي. المجلة العربية للدراسات اللغوية، مج(4)، ع (1)، معهد الخرطوم للدراسات اللغوية، 1985 م.
- عمر، أحمد مختار: علم الدلالة. عالم الكتب بالقاهرة، ط (2)، 1988 م
- غازي، يوسف: مدخل إلى الألسنية. منشورات العالم العربي الجامعية بدمشق، 1985م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن. حقق الجزء الأول والثاني أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1955م، وحقق الجزء الثالث عبد الفتاح شلبي، وراجعته علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1972م.

- فراج، محمد خليل نصر الله: **الوقف ووظائفه عند النحويين والقراء**. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، الرسالة الحادية والعشرون، مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، 1421-1422هـ=2000-2001م.
- الفرزدق، همام بن غالب: **ديوان الفرزدق**. شرح علي فاعور، دار الكتب العلمية ببيروت.
- فضل، صلاح: **من الوجهة الإحصائية في الدراسة الأسلوبية**. مجلة فصول، مج (4)، ع (1)، الهيئة المصرية العامة، 1983م.
- الفقي، صبحي إبراهيم: **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق**. دار قباء بالقاهرة، 1421هـ=2000م.
- فلفل، محمد عبدو: **اللغة العربية ثوابت ومتغيرات**. دار الينابيع بدمشق، ط (1)، 2002م.
- قباوة، فخر الدين: **التحليل النحوي أصوله وأدلتها**. الشركة المصرية العالمية للنشر، ط (1)، 2002م. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: **تأويل مشكل القرآن**. شرح وتحقيق أحمد صقر. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مطبعة دار المعارف بمصر، 1968 م.
- كشك، أحمد: **من وظائف الصوت اللغوي محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي**. مطبعة المدينة بالقاهرة، ط (1)، 1403هـ = 1983م.
- الميرد، أبو العباس محمد بن يزيد: **المقتضب**. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ببيروت.
- محمود، زكي نجيب: **تجديد الفكر العربي**. دار الشروق ببيروت، ط (1)، 1971م.
- مرتاض، عبد الملك: **ثلاثة مفاهيم نقدية بين التراث والحداثة** "نظرية، أدب، نص". ضمن سلسلة قراء جديدة لتراثنا النقدي النادي الأدبي الثقافي بجدّة، الكتاب 59، مج (1)، 1410هـ=1990م.

- مفتي، خديجة أحمد: **نحو القراء الكوفيين**. مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، توزيع دار الندوة الجديدة ببيروت، ط (1)، 1406هـ = 1985م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين: **لسان العرب**. دار صادر ببيروت، ط (3) 2004م.
- النحاس، مصطفى: **نحو النص في ضوء التحليل اللساني للخطاب** (مجموعة محاضرات أقيمت على طلبية الدراسات العليا- برنامج ماجستير - لغة عربية). ذات السلاسل بالكويت، ط (1)، 1422هـ = 2001م.
- نصر، عاطف جودة: **النص الشعري ومشكلات التفسير**. الشركة المصرية العالمية للنشر، ط (1)، 1996م.
- نهر، هادي: **علم اللغة الاجتماعي عند العرب**. دار الغصون ببيروت، ط (1)، 1408هـ = 1988م.
- هاينه من، فولفاج و ديتر فيهيجر: **مدخل إلى علم اللغة النصي**. ترجمة فالح بن شبيب العجمي، جامعة الملك سعود، 1419هـ = 1999م.
- ابن هشام الأصباري، جمال الدين عبد الله: **معني اللبيب عن كتب الأعراب**. تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، 1985م.
- ياقوت، أحمد سليمان: **ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم**. دار المعرفة الجامعية، بالإسكندرية، 1994م.
- يوسف، جمعة سيد: **سيكولوجية اللغة والمرض العقلي**. سلسلة عالم المعرفة بالكويت، العدد 145، 1990 م.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2006/3/15.